جـامعـة الشـارقـة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلـة جامعـة الشـارقة للعلـوم القانونيـة

مجـلـة عـلـمية مـحكمـة

المجلد 23، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2026م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v23.i1.1

إجراءات الإعلان القضائي الرقمي في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي رقم (42) لسنة 2022م

أحمد عبد الكريم أحمد عبد الله عيد[1]

علي عبد الحميد تركي[2]

تاريخ الاستلام: 09-06-2024 **تاريخ القبول: 4-09-2024**

ملخص البحث:

يمثل الإعلان القضائي التقليدي أو الرقمي على حد سواء؛ إجراء وضمانة من ضمانات التقاضي لتحقيق المواجهة بين الخصوم. وقد أصدر وزير العدل القرار رقم (5) لسنة 2020 بشأن ضوابط استمرارية عمل المحاكم والخدمات القضائية باستخدام الوسائل القضائية والاتصال عن بعد، والذي نَص على أن يتم قيد كافة الدعاوى وتقديم الطلبات بمختلف أنواعها، باستخدام نظام العدالة الذكية والأنظمة الرقمية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى إجراءات الإعلان القضائي الرقمي ووسائله ووقت إنتاجه؛ لأثره في نصوص قانون الإجراءات المدنية الإماراتي 42/2022، والقرار الوزاري 260 لسنة 2019م الخاص بتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات المدنية.

تبرز مشكلة الدراسة في غموض ماهية الإعلان القضائي الرقمي، وأحوال اللجوء إليه، بحسبانه أحد أهم الوسائل المستحدثة، وقد يعزى أيضًا إلى أثر استخدام تلك التكنولوجيا في إجراءات التقاضي.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي؛ إذ ركزت من خلاله على تعريف وتمييز موضوع الدراسة، كما اتبعت المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص قانون الإجراءات المدنية الإماراتي فيما يخص الإعلان القضائي الرقمي وبياناته وكيفية تسليمه ووقت إنتاجه لأثره.

من أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة: أن المشرع الإماراتي لم يقم بحصر الوسائل المستحدثة في الإعلان القضائي في الفاكس أو البريد الإلكتروني، وإنما تشمل ما يقوم مقامها من الوسائل التكنولوجية بالنص أو ما يستجد من وسائل التقنية الأخرى.

خلصت الدراسة لعدة توصيات منها: ضرورة الاستعانة بطرف ثالث إلكتروني كجهات التوثيق، أو عن طريق الربط مع الهوية الرقمية PASS UAE أو البصمات كبصمة الوجه أو بصمة العين أو غيرها لتفعيل العمل بالإعلان القضائي الرقمي، وللموازنة بين مسايرة التقدم التكنولوجي من جهة، وضرورة المحافظة على ضمانات وصحة إجراءات التقاضي من جهة أخرى.

الكلمات الدالة: الإعلان القضائي الرقمي، وسائل التقنية الحديثة، بيانات الإعلان، تسليم الإعلان، وقت إنتاج الأثر.

---

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

ah.bineid@gmail.com

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

أسهم التقدم العلمي السريع في تغيير نمط الحياة بصورة كبيرة، وأضحت التقنيات الرقمية الحديثة حقيقة واقعة لا غنى عنها، ومع الاستخدام المذهل لشبكة الإنترنت كان لا بد من أن تتم عملية التقاضي بمراحلها المختلفة بصورة رقمية بالتوازي مع التقاضي التقليدي؛ إذ أدى التحول الرقمي في الدعوى المدنية في مرحلة ما قبل عرض النزاع على قاضي الموضوع إلى القيام بمختلف إجراءات قيد الدعوى وإعلان أطرافها عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، وهذا ما سينعكس إيجابًا على تسريع أمد الفصل في الدعوى وتقليل أجل البت فيها.

تدور فكرة التقاضي الرقمي حول تحويل الإجراءات القضائية التقليدية الورقية كافة، كالإعلان وإيداع صحف الدعاوى وانعقاد جلسات المحاكمة وإصدار الأحكام إلكترونيًا بوساطة وسائل الاتصال الحديثة؛ إذ يهدف هذا النظام إلى تقليص حضور الخصوم أمام القاضي المختص، وتحقيق لوجستيات التقاضي من خلال الاعتماد على الحضور الافتراضي المنعقد عبر وسائل الاتصال الحديثة.

الأمر الذي سايره المشرع الإماراتي بالنص في قانون الإجراءات المدنية على إجراءات التقاضي الرقمي كليا أو جزئيا بواسطة تقنية الاتصال عن بعد. وللمدعي الخيار بين إعلان صحيفة دعواه لدى مكتب إدارة الدعوى أو بالطريق الإلكتروني.

كما أصدر وزير العدل قرارا بشأن ضوابط استمرارية عمل المحاكم والخدمات القضائية باستخدام الوسائل القضائية والاتصال عن بعد، والذي تضمن قيد كافة الدعاوى وتقديم الطلبات والتسويات الودية بمختلف أنواعها، باستخدام نظام العدالة الذكي والأنظمة الإلكترونية المعتمدة في وزارة العدل والنيابة العامة الاتحادية، وفقا للضوابط والشروط والإجراءات المنظمة لها.

سبقه صدور الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، والذي وضع مصطلحات منضبطة لكل العناصر المتعلقة برقمنة القضاء، وأوضح كيفية سير مراحل الدعوى بداية من قيدها وإعلانها وحضور الخصوم وتبادل المذكرات حتى المداولة وصدور حكم فيها وتذييلها بالصيغة التنفيذية.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في انتشار ظاهرة بطء التقاضي والتي يعد الإعلان القضائي بالطرق التقليدي أبرز أسبابها، مما يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد وإطالة أمد التقاضي بغير داع. ولذلك جاء في قانون الإجراءات المدنية، وأيضا "القرار الوزاري الخاص بالدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية المشار إليهما سلفا"، الخروج عن الطرق التقليدية المألوفة من خلال اعتماد الوسائل الإلكترونية في الإعلان بما يؤدي إلى التقاضي في أقل وقت وجهد وتكلفة.

كما تبرز مشكلة أخرى حول ذلك؛ وهي غموض ماهية الإعلان القضائي الرقمي، وأحوال اللجوء إليه، بحسبانه أحد أهم الوسائل المستحدثة، وقد يعزى أيضا إلى أثر استخدام تلك التكنولوجيا في إجراءات التقاضي. ومن هنا تزداد إشكالية الدراسة وأهميتها التي تهدف في الأساس إلى الوصول إلى التوازن بين التقدم التكنولوجي من جهة، وضرورة المحافظة "على ضمانات وصحة إجراءات التقاضي من جهة أخرى.

لذا يثور التساؤل الرئيس التالي: ما إجراءات الإعلان القضائي الرقمي في قانون الإجراءات المدنية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022؟

تساؤلات البحث:

"يتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية"، هي:

- ما تعريف الإعلان القضائي الرقمي؟
- ما الفرق بين الإعلان بالوسائل التقليدية والإعلان بالوسائل الإلكترونية؟
- ما بيانات الإعلان القضائي الرقمي وكيفية تسليمه؟
- ما طرق تسليم الإعلان القضائي الرقمي وآلية ذلك؟
- هل ستكون تلك الوسائل منتجة لآثارها القانونية بين الأطراف؟

أهمية البحث:

أ. الأهمية العلمية (النظرية):

أهمية البحث من أهمية موضوعه؛ إذ يتعرض لبحث مسألة غاية الأهمية، وهي الإعلان القضائي الرقمي في "قانون الإجراءات المدنية الإماراتي والقرار الوزاري رقم 260 لسنة

2019"، من خلال تحديد تعريف الإعلان القضائي الرقمي وتنظيمه في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، وكذلك بيان وسائل الإعلان القضائي الرقمي ودورها في تسريع إجراءات التقاضي، وأخيرًا بيان طرق تسليم الإعلان القضائي الرقمي ووقت إنتاجه لأثره.

ب. الأهمية العملية (التطبيقية):

للبحث أهمية عملية بالغة؛ نظرًا لأن الإعلان القضائي بداية انطلاق الخصومة بين الأطراف، فهو "الوسيلة القانونية التي يبلغ بها الخصم واقعة معينة إلى علم خصمه وذلك بتسلمه أو من ينوب عنه". "ومتى ما تم الإعلان صحيحًا رتب أثره القانوني، ويتم ذلك إلى جانب الوسائل التقليدية، بواسطة الوسائل الإلكترونية كالفاكس والبريد الإلكتروني في الإعلان، لما تتمتع به من مزايا مقارنة بالوسائل الأخرى" للإعلان القضائي.

أهداف البحث:

غاية البحث أن يحقق ما يلي:

1. توضيح مفهوم الإعلان القضائي الرقمي وأهميته.
2. بيان الفرق بين الإعلان التقليدي والإعلان الرقمي ودوره في تسريع إجراءات التقاضي.
3. التعرف على التنظيم القانوني للإعلان القضائي الرقمي في دولة الإمارات العربية.
4. بيان طرق تسليم الإعلان القضائي الإلكتروني ووقت إنتاجه لأثره.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، حيث ركزت من خلاله على تعريف وتمييز موضوع الدراسة، والوقوف على المسائل التي تمثل مثارا للبحث والتحليل، إضافة إلى المنهج التحليلي: وهو يقوم على جمع الحقائق والمعلومات، ومقارنتها" لاستخلاص أهم ما يرتبط بالموضوع من قواعد وأحكام وقوفا على قدر اتفاقها أو خروجها على القواعد العامة، بتحليل نصوص قانون الإجراءات المدنية الإماراتي فيما يخص الإعلان القضائي الرقمي وبياناته وكيفية تسليمه ووقت إنتاجه لأثره، بغرض تحقيق أهداف الدراسة.

هيكل البحث: سوف تُقسَّم الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

تناول المبحث الأول: ماهية الإعلان القضائي الرقمي، وانقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ تناول المطلب الأول تعريف الإعلان القضائي الرقمي، وتطرق المطلب الثاني للتمييز بين الإعلان القضائي التقليدي والرقمي.

تناول المبحث الثاني: بيانات الإعلان القضائي الرقمي وكيفية تسليمه، وانقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ تناول المطلب الأول بيانات الإعلان الرقمي، وتطرق المطلب الثاني لكيفية تسلم الإعلان الرقمي.

استعرض المبحث الثالث: طرق تسليم الإعلان الرقمي ووقت إنتاجه لأثره. وانقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ تناول المطلب الأول طرق تسليم الإعلان الرقمي، وتطرق المطلب الثاني لوقت إنتاج الإعلان الرقمي أثره.

المبحث الأول: ماهية الإعلان القضائي الرقمي

يُعد إعلان الأوراق القضائية من أهم الأعمال الإجرائية التي تمر بها الخصومة أمام المحاكم سواء في انعقادها أو أثناء نظرها أو حتى بعد الفصل فيها، وهو إجراء لازم لانعقاد الخصومة (مبروك، 2015م، ص 136؛ خليل، 2005م، ص4)، فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي لم تنعقد الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ولا يصححه بعد ذلك أي إجراء لاحق، وهو ما يقتضى عند تحقق" عدم إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى أو بطلان هذا الإعلان، الوقوف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف؛ حتى لا يحرم من تقرر البطلان لمصلحته لعدم صحة إعلانه بنظر الدعوى على درجتين باعتباره من أصول التقاضي.

الإعلان القضائي التقليدي هو الأصل وهو أكثر الطرق انتشارا في الأنظمة القضائية، وأحيانا تثار بعض الإشكاليات القانونية من حيث كيفية إجراء الإعلان القضائي ومدى صحة ما يتضمنه الإعلان من بيانات مدونة (الكرعاوي، 2017م، ص188؛ الشرعة، 2010م، ص74). و"يقصد بالإعلان إيصال واقعة معينة إلى علم المعلن إليه أو من ينوب عنه" (تركي، 2011م، ص655)

أما الإعلان القضائي الرقمي فهو "إجراء قانوني يتم تطبيقه من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة، لتجاوز الإشكالات والنهوض بأعباء هذه المهمة القضائية، لتسريع القضاء والوصول إلى الهدف الأسمى له بأقل وقت وجهد وتكلفة" (تركي، 2011م، ص655) (الصندل، 2021م، ص 391)

بناء عليه؛ يمكننا القول: إن الإعلان الرقمي لا يختلف عن الإعلان التقليدي في الموضوع والغاية، وإنما يتجلى الاختلاف في وسيلة الإعلان والتي تتمثل بوسائل التقنيات الحديثة بشتى صورها.

الجدير بالذكر هنا أن استخدام الوسائل التكنولوجية في مجال الإعلان القضائي يساعد توفير السرعة والجهد والتكلفة عما هو الوضع عليه في الإعلان القضائي التقليدي.

هنا يثور تساؤل: هل سيكون الإعلان القضائي الرقمي منتجا للآثار القانونية التي يحققها الإعلان القضائي التقليدي؟ وما أساليب الإعلان القضائي الرقمي؟

يُعَد الإعلان القضائي التقليدي أو الرقمي على حد سواء أبرز الإجراءات التي تنظم سير الخصومة والتي تكفل مبدأ المواجهة؛ ذلك لأن الهدف منه إعلام الخصم بطلبات الخصم الآخر لكي يرد عليها (قنديل، 2015م، ص 57)

الأمر الذي تبناه المشرع الإماراتي، لتجنب البطء في التقاضي في سير الدعوى بشكل عام والإعلان القضائي بشكل خاص (كناكرية، 2017م، ص 48).

أما عن وسائل الإعلان القضائي الرقمي التي اعتمدها المشرع الإماراتي، فقد "أوردتها المادة (9) من قانون الإجراءات المدنية رقم (42) لسنة 2022 وهي": "المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية، أو الرسائل النصية على الهاتف المحمول، أو التطبيقات الذكية، أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو وسائل التقنية الأخرى أو بأية طريقة يتفق عليها الطرفان من الطرق الواردة في هذا القانون". وذلك ليواكب التطور التكنولوجي في إجراءات الدعوى القضائية الإلكترونية بشكل عام والإعلان القضائي بشكل خاص، مما يساعد على تسريع إجراءات التقاضي (عاشور، 2015م، ص 135) (خليل، 2015م، ص 30) (أبو العلا، 2015م، ص 22)

التزم المشرع الإماراتي بهذه الوسيلة البديلة "الإعلان الرقمي" كخيار للمدعي إلى جانب الإعلان بالطريق التقليدي وفي ذات الوقت لم يجعله البديل الوحيد وإنما هو اختيار من بين متعدد، الإعلان بالبريد الإلكتروني أو ما يقوم مقامه من البريد المسجل بعلم الوصول والفاكس أو غيرها (تركي، 2011م، ص 663 وما بعدها)

بناء عليه، يتم تقسيم هذا المبحث في مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: تعريف الإعلان القضائي الرقمي.

المطلب الثاني: التمييز بين الإعلان القضائي التقليدي والرقمي.

المطلب الأول: تعريف الإعلان القضائي الرقمي

الإعلان لغة: "أصله أعلن ويدل على إظهار الشيء، والإشارة إليه وظهوره، ويقال: علن الأمر يعلن علنًا وعلانية، شاع وظهر، والعلان والعالن والإعلان: المجاهرة، والعلانية: خلاف السر، وهو ظهور الأمر" (ابن منظور، د.ت، ص 374 وما بعدها)

أما من حيث الاصطلاح فإن بعض قوانين الإجراءات المدنية تستخدم لفظ "التبليغ" بدلاً من لفظ "الإعلان"، ومثال ذلك قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، وأصول المحاكمات المدنية اللبناني وغيرها من القوانين المقارنة الأخرى، أما قانون الإجراءات المدنية الإماراتي 42/2022 فقد استخدم لفظ "الإعلان".

حيث إن لفظ الإعلان ينصرف إلى كل إعلان سواء كان قضائيًا (إجراء من الإجراءات القضائية) أو غير قضائي كالإنذار أو الإعذار الذي يقوم المحضر بإعلانه والذي يتخذ قبل نشأة الخصومة (مبارك، 2011م، ص269)

هذا ولم يعرف المشرع الإماراتي الإعلان القضائي؛ لذا يمكن الرجوع للفقه لاستخلاص تعريفه خلال الآتي:

الإعلان هو "إخطار المدعى عليه وتمكينه من الاطلاع على الورقة وتسليمه صورة منها" (الشواربي، 2010م، ص 83). أو هو: "وسيلة علم الشخص بما يتخذ ضده من إجراءات، أي إيصال أمر أو واقعة ثابتة بهذا الإعلان إلى علم شخص معين على يد موظف رسمي، أو بأي طريق آخر يحدده القانون" (عمر، 2004م، ص 13). كما يعرفه أخر بأنه: "إعلام الشخص بما يتخذ ضده من إجراءات" (مليجي، 2020م، ص223) وعرف على أنه: "السماح للمعلن إليه بالاطلاع على ورقة الإعلان وحصوله على نسخة منها" (أبو الوفا، 2015م، ص497).

الإعلان القضائي هو "الوسيلة التي حددها قانون الإجراءات المدنية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 لتمكين الطرف الآخر من العلم بإجراء معين، ويكون ذلك بتسليم صورة الورقة القضائية لهذا الإجراء - بواسطة القائم بالإعلان - إلى المعلن إليه أو من يحدده القانون بدلاً منه" (عمر، 2004م، ص20)؛ ولذا تعتبر ورقة الإعلان من أوراق المحضرين - القائمين بالإعلان (والي، 2017م، ص350 وما بعدها)

السؤال الذي يتبادر هنا: متى يعد الإعلان إعلانا قضائيا؟

لكي يعد الإعلان إعلاً ـا قضائً ـا، يجب أن يتخذ في خصومة قضائية؛ فهو جزء لا يتجزأ من الخصومة، ويولد أثرًا إجرائيًا مباشرًا فيها، فإن الشكل الذي يعد وسيلة لإتمامه

يعتبر عنصرًا من عناصره؛ ومن ثم يخضع للجزاء الذي تقرره النظرية للعمل الإجرائي (والي، 2017م، ص 358؛ عمر، 2004م، ص 30).. ويقصد به أحد أمرين: أولهما إبلاغ المعلن إليه بأمر ما على سبيل التبليغ أو الإنذار، وثانيهما تكليف المعلن إليه بعمل ما على سبيل الطلب أو الوجوب (قنديل، 2015م، ص 282) (والي، 2017م، ص 350 وما بعدها) (عاشور، 2015م، ص 181)

بينما يرى جانب آخر من الفقه أن الإعلان قد يعد عملاً إجرائًا مستقلاً ومثال ذلك، إعلان الوفاة أو إعلان الحكم في مثل هذه الحالات توجد واقعة قانونية يريد القانون إبلاغها إلى شخص آخر فيشترط إعلانها، هنا يعتبر الإعلان كعمل إجرائي عملاً مستقلاً عن الواقعة المعلنة (عمر، 2004م، ص 20)

يتضح مما سبق، أن الإعلان القضائي هو الأداة القانونية لإيصال العلم إلى المعلن إليه – سواء المدعى عليه أو المدعي نفسه – بأن هناك إجراءات قد اتخذت ضده.

إذا كان ما تقدم هو تعريف الإعلان القضائي التقليدي، فلا يختلف عنه الإعلان القضائي الرقمي إلا باختلاف الوسيلة المستخدمة في الإعلان ذاته؛ أي أن يكون الإعلان بطريقة إلكترونية ويعرف مصطلح "إلكتروني" في قانون المعاملات وخدمات الثقة الإماراتي 46/2021 في مادته الأولى بأنه: "كهرومغناطيسي أو كهروضوئي أو رقمي أو ضوئي أو ما شابه ذلك"

عرف قرار وزير العدل رقم (260) لسنة 2019م في شأن تنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية المقصود بمصطلح الوسائط الإلكترونية" هو: "الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسب الآلي والفاكس، وغيرها من الوسائط التي تستخدم وسائل التقنية الحديثة في التواصل" "وتكون ذات قدرات كهربائية، أو رقمية، أو مغناطيسية، أو لاسلكية، أو بصرية، أو كهرومغناطيسية، أو مؤتمتة، أو ضوئية، أو ما شابه ذلك"

الوسيط الإلكتروني بين أطراف التقاضي هو "جهاز الحاسوب المتصل بالإنترنت والذي يتم بواسطته الإفصاح عن الإرادة إلكترونيا" (سويلم، 2020م، ص50؛ الكرعاوي، 2017م، ص 29) لكل من الخصوم في اللحظة ذاتها بالرغم من انفصالهم مكانيا، وغالبا ما تصل الرسالة الإلكترونية في ذات اللحظة إلى الطرف الآخر إلا إذا حدث عطل في شبكة الإنترنت أو انهيار لها فقد لا تصل الرسالة أو تصل مغلوطة أو غير مقروءة أو غير ذلك من الأسباب (إبراهيم، 2020م، ص35؛ محمود، 2015م، ص30)

ينبغي التنويه إلى أن مصطلح شبكة الاتصالات الإلكترونية يأخذ معنى واسعا في نطاق التقاضي عن بعد، فهو يشمل كافة أنواع الاتصالات، ويشمل أيضً الاتصالات التي تتم

بالوسائل السلكية (إبراهيم، 2020م، ص35؛ محمود، 2015م، ص35)

إلا أن المفاهيم قد شحت عند الوصول لمفهوم الإعلان القضائي الرقمي، ولم يضع المشرع الإماراتي تعريفًا للإعلان القضائي الرقمي في قانون الإجراءات المدنية وإنما حدد وسائله في المادة (19/1) منه.

إلا أن المشرع الإماراتي انفرد بوضع تعريف خاص بالإعلان الرقمي، "فعرفه المشرع الإماراتي في الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية والصادر على أنه أي إعلان قضائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة". وقد حاول بعض الفقهاء وضع مفهوم خاص للإعلان القضائي الرقمي فذهبوا إلى أنه صورة من صور الإعلان التقليدي في حين اعتبره جانب آخر بديلا للإعلان التقليدي (فولادكار، 2020م، ص46). ومما تقدم؛ يمكن تعريف الإعلان القضائي الرقمي بأنه "تلك الوسيلة أو الأداة التي يبلغ بها خصم واقعة معينة إلى علم خصمه في خصومة قضائية بوسيلة تقنية حديثة كالبريد الإلكتروني والفاكس وغيرها"

المطلب الثاني: التمييز بين الإعلان القضائي التقليدي والرقمي

يعد الإعلان القضائي التقليدي أو الرقمي على حد سواء جزء لا يتجزأ من الخصومة القضائية والتي تكفل مبدأ المواجهة (عاشور، 2015م، ص136)؛ ذلك لأن الهدف من الإعلان القضائي إعلام المدعي عليه أو الخصم بطلبات الخصم الآخر لكي يرد عليها (قنديل، 2015م، ص57)

تتجلى تفرقة الإعلان القضائي الإلكتروني عن الإعلان القضائي التقليدي في خصوصية الوسائل المستخدمة في الإعلان ذاته، والتي تكون بين غائبين بوسائل تقنية تتجاوز الحدود المكانية.

اهتم المشرع الإماراتي به حيث ورد في الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بُعد في الإجراءات المدنية، البيانات الواجب توافرها في الإعلان الرقمي (الصندل، 2021م، ص 394)، فالإعلان الذي سيتم وفق وسائل تقنية يكتفى فيه بالبيانات المتعلقة بتحديد هوية المعلن، وهوية الشخص المراد إعلانه، وتاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي نفذ فيها الإعلان. واسم المحكمة وموضوع الإعلان ورقم الدعوى والجلسة إن وجدت (م 7/ 3). وهو ذات الأمر الذي أخذ به المشرع الإماراتي بموجب المادة (19/1) من قانون الإجراءات المدنية سالفة الذكر (خليل، 2015م، ص21).

المبحث الثاني: بيانات الإعلان القضائي الرقمي وكيفية تسليمه

اهتم المشرع الإماراتي بمسألة الإعلان القضائي، ونظمه في قانونه الإجرائي (الصندل، 2021م، ص 396)؛ إذ خص نظام الإعلان بقواعد وأحكام محددة قام بإيرادها في قانون الإجراءات المدنية الاتحادي 42/2022. كما بين المشرع الإماراتي المشتملات التي ينبغي تضمينها في ورقة الإعلان القضائي (والي، 2017م، ص 370 وما بعدها). ونظم المشرع الإماراتي أيضًا المواعيد التي يجب، والتي يصح، فيها إجراء عملية الإعلان القضائي كأصل عام (م 7 إجراءات مدنية). كما نظم أيضًا كيفية إجراء الإعلان القضائي، مبيًا الفروقات في عملية الإعلان ما بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين (الصندل، 2021م، ص 395). فإذا وقع خلل في عملية الإعلان فإن الإجراء يقع باطلا، الذي يجوز تصحيحه بالحضور (م 92 إجراءات مدنية)

يتولى أشخاص وظيفة إعلان الأوراق القضائية المتضمنة في المنازعات القضائية، وأيضًا تلك الداخلة ضمن عمل المحاكم ويطلق عليهم القائمين بالإعلان (عاشور، 2015م، ص 234-233؛ تركي، 2011م، ص 200)

الأمر الذي أكدته المادة (6) من قانون الإجراءات المدنية بالقول: 1- يتم الإعلان بناء على طلب الخصم أو أمر المحكمة المختصة أو مكتب إدارة الدعوى بوساطة القائم بالإعلان أو بالطريقة التي يحددها هذا القانون.

بناء عليه، سوف يتم تقسيم هذا المبحث في مطلبين وفي الآتي:

المطلب الأول: بيانات الإعلان الرقمي.

المطلب الثاني: كيفية تسليم الإعلان الرقمي.

المطلب الأول: بيانات الإعلان الرقمي

لا خلاف أنه لا توجد صيغة ملزمة للإعلان القضائي التقليدي أو الرقمي، وإن كان العمل قد جرى على اتباع صيغة معينة من الإعلان، إلا أن هذه الصيغة ليست ملزمة؛ فما تطلبه القانون هو اشتمال ورقة الإعلان على بيانات معينة أكدتها المادة (8) من قانون الإجراءات المدنية بحيث يكفي اشتمال الورقة أو المستند الرقمي على هذه البيانات دون التقيد بصيغ أو ألفاظ معينة، ولا يلزم أيضًا أن ترد في مكان محدد بالورقة.

أيضا الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي في الإجراءات المدنية لسنة 2019 وذلك ليواكب التقدم التكنولوجي في إجراءات التقاضي الرقمي بشكل عام والإعلان القضائي بشكل خاص،

ممـا يسـاعد على تسـريع إجـراءات التقاضـي (عاشـور، 2015م، ص135)

علـى الرغـم مـن أن المشـرع الإماراتـي لـم ينـص علـى صيغـة ملزمـة للإعلان القضائـي التقليـدي أو الرقمـي، فقـد جـرى العمـل علـى اتبـاع صيغـة معينـة مـن الإعلان، إلا أن هـذه الصيغـة ليسـت ملزمـة (تركـي، 2011م، ص663)

وفقًا لنـص المـادة (8) سـالفة الذكـر، يجـب أن تتضمـن ورقـة الإعلان (التقليـدي أو الرقمـي) بيانـات معينـة، بدونهـا لا تأخـذ الورقـة صفـة الإعلان، وهي:

1. تاريخ الإعلان:

لا بـد مـن تحديـد تاريـخ الإعلان، بالسـاعة واليـوم والشـهر والسـنة التـي حصـل فيهـا، وتتمثل أهميـة تاريـخ الإعلان أهميـة خاصـة فـي أمريـن؛ أولهمـا: التحقـق مـن صحـة الإعلان ومـا إذا كان قـد صـدر فـي الميعـاد المسـموح بـه (الحديـدي، 1998م، ص47)، وثانيهمـا تحديـد بدايـة آثـار الإعلان، بخاصـة إذا كان هنـاك ميعـاد يبـدأ فـي السـريان مـن تاريـخ الإعلان (السـرحان، 2020م، ص248)

2. بيان طالب الإعلان:

بحسـب نـص المـادة (8) المشـار إليهـا، ينبغـي أن تشـتمل ورقـة الإعلان علـى بيانـات طالـب الإعلان؛ وهـي: اسـم طالـب الإعلان، ولقبـه، ومهنتـه أو وظيفتـه، وموطنـه أو موطنـه المختـار، ومحـل عملـه، واسـم مـن يمثلـه، ولقبـه ومهنتـه أو وظيفتـه، وموطنـه، ومحـل عملـه إن كان يعمـل لغيـره" (والـي، 2017م، ص386). وترجـع أهميـة هـذه البيانـات فـي تعريـف المعلـن إليـه بشـخصية المعلـن وإمكانيـة الـرد عليـه، وإذا وقـع خطـأ فـي هـذه البيانـات لا يؤثـر فـي صحـة الورقـة طالمـا لا يثيـر الشـك حـول شـخصية المعلـن (السـرحان، 2020م، ص248)

3. بيان المعلن إليه:

يجـب أن تشـتمل ورقـة الإعلان علـى بيانـات المعلـن إليـه، سـواء اسـمه، ولقبـه، ومهنتـه أو وظيفتـه، وموطنـه أو موطنـه المختـار، فـإن لم يكن موطنـه معلوما وقـت الإعلان فآخر موطن كان لـه، ومحـل عملـه. فـإن لم يكن لـه موطن معلوم وقـت الإعلان يجب أن تتضمـن الورقة آخر موطن كان لـه، وهـذه البيانـات تحـرر بمعرفـة طالـب الإعلان، فهـو الـذي عليـه واجـب التحـري عن آخر موطـن للمعلـن إليـه، إن لـم يكن لـه موطن معلـوم (الحديـدي، 1998م، ص45)

تهـدف بيانـات المعلـن إليـه إلـى التعـرف إليـه، وتيسـير مهمـة القائـم بـالإعلان، ويلـزم الدقـة فـي هـذه البيانـات؛ حتـى لا يسـتخدم الإعلان وسـيلة للتضليـل وضيـاع حقـوق المعلـن إليـه.

4. موضوع الإعلان:

ويعني الموضوع أو المسألة المطلوب إعلام الخصم به، فقد تكون الورقة المطلوب إعلانها صحيفة دعوى أو ورقة حكم أو غيرها.

5. بيان مستلم الإعلان:

لا بد أن يذكر اسم وصفة مستلم "الإعلان، ولقبه، وتوقيعه أو خاتمه أو بصمة إبهامه على الأصل بالاستلام أو إثبات امتناعه وسببه". وبالنسبة للإعلان القضائي الإلكتروني ينبغي تأكيد الاستلام عن طريق جهة محايدة مثل جهات التوثيق الإلكتروني.

6. بيانات القائم بالإعلان:

يجب أن تشتمل ورقة الإعلان على اسم القائم بالإعلان، ووظيفته، والمحكمة التي يعمل بها، ويجب أيضًا أن تشتمل الورقة على توقيعه (عاشور، 2015م، ص 140 وما يليها). ولا مانع من أن يكون التوقيع إلكترونيا في حالة الإعلان القضائي الرقمي.

أجاز المشرع الإجرائي التصريح للمدعي نفسه أو نائبه بالقيام بالإعلان. وهو ما تضمنه نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الإجراءات المدنية بالقول أنه: "للمحكمة المختصة أو مكتب إدارة الدعوى أو القاضي المشرف حسب الأحوال أن تصرح للمدعي أو وكيله للقيام بالإعلان بالوسائل المنصوص عليها في البند (1) من المادة (9) من هذا القانون"

المطلب الثاني: كيفية تسليم الإعلان الرقمي

أوردت المادة (9) بند 1 من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي وسائل تسليم الإعلان بأي طريقة من الطرق الآتية: المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية، أو الرسائل النصية على الهاتف المحمول، أو التطبيقات الذكية، أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو وسائل التقنية الأخرى أو بأية طريقة أخرى يتفق عليها الطرفان من الطرق الواردة في هذا القانون.

لذلك، فإن المشرع الإماراتي ترك الخيار للمدعي في اختيار أحد وسائل التقنية الحديثة في الإعلان القضائي سواء البريد الإلكتروني أو الفاكس أو غيرها من وسائل التقنية الأخرى إلى جانب الطريق التقليدي في الإعلان. كما أجاز المشرع الإماراتي الاتفاق الإجرائي من طرفي الدعوى على استخدام الوسائل الإلكترونية في الإعلان.

كذلك في الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي في الإجراءات المدنية مفهوم الإعلان الرقمي لم يتم بيان الوسائل في تعريف الإعلان القضائي الرقمي، وتطرقت المادة الثامنة

منـه لبيـان تلـك الوسـائل وذكرتهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصـر؛ إذ جـاء فـي البنـد (ج) أن الإعلان يتـم بأيـة وسـيلة ينـص عليهـا فـي قـرار وزيـر العـدل أو الوسـيلة التـي يتفـق عليهـا الأطـراف، كمـا جعل تطبيـق القـرار الخـاص بالتقاضـي الإلكترونيـة مشـروطا برضـاء الأطراف بـه مـن خلال تقديـم طلـب لمكتـب إدارة الدعـوى، الأمـر الـذي يكـون معـه الإعلان بواسـطة الوسـائل الإلكترونيـة وسـيلة احتياطيـة، والجديـر بالذكـر أن المشـرع الإماراتـي قـد أفـرد بابًـا مسـتقلا فـي قانـون الإجـراءات المدنيـة تحـت عنـوان اسـتخدام تقنيـة الاتصـال عـن بعـد فـي الإجـراءات المدنيـة وهـو الأمـر الـذي أصـاب فيـه المشـرع الإماراتـي؛ إذ إنـه تطـرق لابتـداء الدعـوى وانتهائهـا بصـدور الحكـم الفاصـل فـي موضوعهـا وتنفيـذه بصـورة إلكترونيـة (سـويلم، 2020م، ص695)، وجعـل قانـون المعـاملات الإلكترونيـة وخدمـات الثقـة رقـم 46 لسـنة 2021 للمسـتند الإلكترونـي ذات الحجيـة المقـررة للأصـل.

أولـى المشـرع الإماراتـي عنايـة خاصـة بموضـوع إعلان الأوراق القضائيـة، باعتبـاره الخطـوة الأولـى فـي إجـراءات التقاضـي (عاشـور، 2015م، ص186)؛ إذ نظم الوسـيلة الإجرائية التـي تتخـذ فـي الإعلان القضائـي سـواء كانـت الوسـائل التقليديـة أو بالوسـائل الرقميـة، تتمثـل هـذه الوسـائل فـي البريـد الإلكترونـي والرسـائل النصيـة والفاكـس والتلكـس والفيديـو كونفرانـس والأوديـو كونفرانـس ووسـائل التواصـل الاجتماعـي (فـولادكار، 2020م، ص110). وسـنتناول أهـم الوسـائل الإلكترونيـة للإعلان القضائـي الرقمـي فيمـا يلـي:

أجـازت المـادة (9/3) مـن قانـون الإجـراءات المدنيـة الإماراتـي لمكتـب إدارة الدعـوى أو القاضـي المختـص أو رئيـس الدائـرة بحسـب الأحـوال، فـي حـال تعـذر إعلان المطلـوب إعلانـه للتحـري مـن جهـة واحـدة علـى الأقـل مـن الجهـات ذات العلاقـة ثـم بـالإدراج علـى الموقـع الإلكترونـي للمحكمـة أو بالنشـر فـي صحيفـة يوميـة إلكترونيـة أو ورقيـة واسـعة الانتشـار تصـدر فـي الدولـة باللغـة العربيـة.

هـذا يؤكـد مواكبـة المشـرع الإماراتـي بشـكل عـام والإعلان القضائـي بشـكل خـاص لتقدم التكنولوجيـا والتنـوع فـي وسـائل وطـرق الإعلان القضائـي التـي أوردتهـا المـادة (9) بنـد 1 مـن قانـون الإجـراءات المدنيـة الهاتـف والتطبيقـات الذكيـة والفاكـس والبريـد الإلكترونـي. وهـذه الوسـائل يمكـن اسـتخدامها فـي الإعلان القضائـي للاسـتفادة مـن التطـور العلمـي الهائـل الـذي وصـل إليـه التقـدم التكنولوجـي فـي مجـال الاتصـالات (هنـدي، 2014م، ص12)

بالاسـتناد إلـى نـص المـادة (9) المشـار إليهـا نجـد أن الوسـائل الحديثـة والمسـتخدمة بموجـب هـذا القانـون هـي المكالمـات المسـجلة الصوتيـة أو المرئيـة أو الرسـائل النصيـة الهاتفيـة علـى الهاتـف المحمـول، أو التطبيقـات الذكيـة، أو البريـد الإلكترونـي، أو الفاكـس، أو وسـائل التقنيـة الحديثـة الأخـرى أو بأيـة طريقـة أخـرى يتفـق عليهـا الطرفـان مـن الطـرق الـواردة فـي هـذه

اللائحة، وإعلانه بالإدراج على الموقع الإلكتروني للمحكمة.

كما نصت المادة (14) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 2005 على أن يعلن شخص المدعى عليه أو المراد إعلانه بصورة الإعلان في موطنه، أو محل إقامته أو محل عمله، أو الموطن المختار أينما وجد، فإذا تعذر إعلانه جاز للمحكمة إعلانه بالفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد المسجل بعلم الوصول أو ما يقوم مقامها.

يلاحظ على المادة سالفة الذكر أنها عددت أكثر من وسيلة للقيام بالإعلان القضائي في مسائل الأحوال الشخصية بعضها على سبيل الوجوب والبعض الآخر على سبيل الجواز. كما أن بعضها يعد طريقًا أصلًا والآخر يعد طريقًا بديلاً لا يمكن سلوكه إلا بعد تعذر سلوك الطريق الأصلي (عاشور، 2015م، ص183)

التزم المشرع الإماراتي بهذه الصفة البديلة للإعلان الإلكتروني وفي نفس الوقت لم يجعله البديل الوحيد، وإنما هو اختيار من بين متعدد، الإعلان بالبريد الإلكتروني أو ما يقوم مقامه والبريد المسجل بعلم الوصول والفاكس أو الإعلان بوسيلة اتفاقية (قنديل، 2015م، ص266 وما يليها)

1. البريد الإلكتروني:

للبريد الإلكتروني تعريفات عدة وهي أنه وسيلة لتبادل الرسائل بواسطة الشبكة العنكبوتية (إبراهيم، 2018م، ص42)، وذهب جانب آخر إلى أنه القدرة على التبادل غير المتزامن للرسائل بين الحواسب (العوضي، 2005م، ص8)، وعرفه جانب آخر على أنه خط يسمح بتبادل الرسائل بواسطة الشبكة العنكبوتية دون الحاجة؛ لأن يكون المرسل إليه متاحًا عند إرسالها (هندي، 2014م، ص23) (فولادكار، 2020م، ص110) (إبراهيم، 2018م، ص43)، أما فيما يتعلق بالقانون الإماراتي، فهو لم يتطرق لمفهوم البريد الإلكتروني أو أي من الوسائل محل الدراسة.

2. الرسائل النصية والفاكس والتلكس:

أما الرسائل النصية، فتعرف على أنها تلك الرسائل التي يتم تبادلها وقد تنطوي على نص كتابي أو صورة أو غير ذلك (فولادكار، 2020م، ص112). وعرف الفاكس على أنه وسيلة لنقل الصور من مكان لآخر بواسطة جهاز خاص بذلك، ويمتاز بالسرعة وإمكانية التحقق من الوصول إلا أن عملية النقل قد تتخللها بعض العيوب.

أما التلكس فهو جهاز طباعة مبرق يسمح بتبادل الاتصالات بين المشتركين فيه (فولادكار، 2020م، ص123)، ولم يرد أي تعريف بشأن الفيديو كونفرانس والأوديو كونفرانس.

3. الإعلان بواسطة الاتصال بالهاتف النقال:

يُعد الهاتف النقال من وسائل الاتصال الحديثة بأنواعه وأحجامه ومواصفاته الفنية والإلكترونية كافة؛ إذ أصبح يشكل جزءا تقنيا مهما في حياة الأشخاص، فهو أهم وسيلة تواصل واتصال للشخص مع الأقرباء والأصدقاء، في كل زمان ومن أي مكان، ويساعد الهاتف النقال حامله على تنفيذ معظم التزاماته في المجالات كافة بما فيها المراسلات الإلكترونية، والعمليات الحسابية، والتصوير، والتسجيل، والاتصال. أما في مجال القضاء اعتبره الفقه من الوسائل الحديثة التي يمكن من خلالها أن يتم إجراء الإعلانات القضائية بعد أن يقدم طالب التبليغ صورة من عقد تشغيل الموقع فيما بين الشركة المزودة للخدمة والمشترك المطلوب تبليغه أو مشروحات من شركة الاتصالات تفيد بأن خط الهاتف الخلوي أو النقال أو الجوال يعود للمطلوب تبليغه (الكرعاوي، 2017م، ص199-198)

يرى بعض الفقه بأنه يمكن كذلك التبليغ بواسطة الهاتف الأرضي لرقم الدائرة أو مكان العمل المطلوب تبليغه بعد التأكد من مكان عمل المدعى عليه من قبل المدعي بناء على موافقة القاضي (الشرعة، 2010م، ص75)

يؤيد الباحث ما ذهب إليه الرأي الفقهي أعلاه؛ وذلك لأنه في بعض الأحيان لا يمكن إيجاد أي وسيلة اتصال بالمدعى عليه سواء الهاتف الأرضي سواء كانت شركة أو موظف، وهذا ما هو معمول به في محاكم دبي؛ إذ يقوم مدير الدعوى في حال توافر هاتف أرضي للشركة المدعى عليها بالاتصال عن طريق المكالمات المسجلة، ففي بعض الأحيان يتم الإعلان، وأحيانا يتعذر.

على أنه يتطلب عند إجراء الإعلان القضائي عن طريق الهاتف النقال القيام بعدة أمور ليكون الإعلان صحيحا، حيث يجب على المعلن أن يعرف بنفسه وسبب الاتصال وطبيعته، وعليه التأكد من شخصية المتصل به؛ ومن ثم يتم إعلانه إعلانا قانونيا صحيحا بتزويده باسم طالب الإعلان وموضوع الدعوى وقيمة المطالبة مع ضرورة تزويده بموعد الجلسة المحددة لحضوره عن طريق الاتصال المرئي المعمول بالمحكمة المختصة، ويجب أن تكون هذه المكالمة مسجلة ليترتب أثرها القانوني، وفي حال لم يتم الرد على الاتصال فإنه يتعين على المعلن إرسال رسالة نصية تتضمن كافة التفاصيل المذكورة أعلاه (الكرعاوي، 2017م، ص200-199)

في قانون الإجراءات المدنية الاتحادي 42/2022 "أخذ المشرع الإماراتي بوسيلتين للإعلان عن طريق الهاتف النقال، هما: المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية والرسائل النصية الهاتفية على الهاتف المحمول، وتلك رغبة من المشرع في تحقيق السرعة والمرونة في الإعلان بما يحقق بطبيعة الحال العدالة والسرعة في الفصل في المنازعات، وتحقيق

الغاية من الإعلان وهي تمكين الخصم من الدفاع عن نفسه (فولادكار، 2020م، ص121)

4. الإعلان عن طريق التطبيقات الذكية:

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2020م بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2018 في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنية الملغي وكذلك بموجب المادة (9/1/أ) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية، قرر المشرع الإماراتي وسيلة إعلان جديدة لم تكن متاحة في السابق وهي الإعلان باستخدام أحد تطبيقات الهاتف الذكية، ومن ثم بموجب هذا القرار يجوز إعلان صحيفة الدعوى عن طريق تطبيق تويتر، أو تطبيق إنستغرام، أو تطبيق السناب الشات، وغير ذلك من تطبيقات الهاتف الذكية التي قد تظهر في المستقبل، ويكون الإعلان بهذه الطريقة صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية.

هنا يثور تساؤل: هل يمكن اعتبار التطبيقات الذكية نوعا من أنواع وسائل التقنية الحديثة من عدمه؟

لم يوضح المشرع ما التطبيقات المعتمدة في الإعلانات القضائية؟ إذ إنه هناك تطبيقات ترفيهية كتطبيق التيك توك، وهناك تطبيقات للتواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر، وتطبيقات الشراء الإلكترونية كتطبيق الإنستغرام والسناب شات. فهل يمكن إجراء الإعلان القضائي على أحد التطبيقات التي يستخدمها الشخص للترفيه فقط. كتطبيق التيك توك؟ وهل يمكن إعلان الشخص على حسابه الخاص بالتسويق والدعاية كتطبيق السناب الشات؟ فالمعروف بأن الأشخاص الذين يستخدمون هذا التطبيق من المشاهير؛ ومن ثم تصلهم العديد من الرسائل على هذا التطبيق تصل إلى آلاف الرسائل، فهل من الممكن أن يعتبر الإعلان منتجا لأثره القانوني في هذه الحالة؟ وكذلك الأمر بالنسبة لتطبيق الإنستغرام (سويلم، 2020م، ص375)

كذلك لم يضع المشرع شروطًا معينة للإعلان عن طريق التطبيقات الذكية؟ كإثبات أن المدعى عليه بالفعل يستخدم هذا التطبيق وأن هذا التطبيق عائد له، فقد يمتلك الشخص أكثر من حساب في عدة تطبيقات، ولكن لا يستخدمها كلها. وفي بعض الأحيان يكون الحساب باسم المدعى عليه، ولكن يكون المستخدم شخصا آخر، وهذا يكون في الحالات التي تتطلب فيها بعض التطبيقات أن يكون صاحب الحساب فوق سن 18 سنة (كأن يقوم أحد الوالدين بإنشاء حساب باسمه" لأحد أبنائه دون سن الثامنة عشرة)، فهل بمجرد إرسال نص الإعلان عن طريق أحد تلك التطبيقات التي يستخدمها شخص آخر يعتبر الإعلان منتجا لأثره القانوني؟ (عيد، 2013م، ص52؛ الكعبي، 2009م، ص113).

ووفقا للإشكاليات العملية المطروحة أعلاه"، يرى الباحث أنه "لا بد أن يدرج تعديل من قبل المشرع حول ماهية التطبيقات التي من الممكن أن تثبت" فاعليتها في "الإعلانات القضائية، مع وضع بعض الشروط التي تثبت" عاتقها "للشخص المراد إعلانه، فالغاية من الإعلان بهذه الوسيلة هي إعلان المدعى عليه بالدعوى شخصيا"

يتضح للباحث مما تقدم أهمية الإعلان القضائي بصفة عامة سواء كان تقليديًا أو رقميًا في أنه متى "تطلب القانون إعلان ورقة من أوراق الإجراءات المدنية والمرافعات" بوسيلة ما، فإنها "تعتبر الوسيلة الوحيدة لإعلان هذه الورقة، ولا يغني عن العلم بها أي وسيلة أخرى غير الإعلان، مهما كان لها من قوة الدليل"

المبحث الثالث: طرق تسليم الإعلان الرقمي ووقت إنتاجه لأثره

قام المشرع الإماراتي بالنص على طرق تسليم الإعلان الرقمي ووقت إنتاجه لأثره في قانون الإجراءات المدنية فيما يخص الإعلان القضائي (أبو العلا، 2015م، ص22)، وأيضا الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي في الإجراءات المدنية (عاشور، 2015م، ص135) (الجرجري، 2007م، ص50)

لذلك، فقد برز اهتمام المشرع الإماراتي بموضوع الإعلان القضائي من خلال تنظيم جميع جزئياته؛ ومن بينها طرق تسليمه ووقت إنتاجه لأثره (والي، 2002م، ص 370 وما يليها؛ قنديل، 2015م، ص 266 وما يليها؛ تركي، 2011م، ص663 وما يليها؛ مبروك، 2009م، ص140 وما يليها)

بناء عليه، تم تقسيم هذا المبحث في المطلبين كالآتي:

المطلب الأول: طرق تسليم الإعلان الرقمي.

المطلب الثاني: وقت إنتاج الإعلان الرقمي أثره.

المطلب الأول: طرق تسليم الإعلان الرقمي

يتم إعلان الأوراق القضائية بوسائل التقنية الرقمية؛ إذ يتولى مكتب إدارة الدعوى بعد ورود المحرر الإلكتروني لصحيفة الدعوى إعلان المدعي عليه بالشكل الإلكتروني، وتختلف طريقة إعلان الأوراق القضائية بحسب من يوجه إليه الإعلان، وذلك على النحو التالي:

أولاً- إعلان الشخص الطبيعي:

فيما يتعلق بإعلان الأشخاص الطبيعيين نفرق بين فرضين:

1. علم المدعي بالبريد الإلكتروني للمدعي عليه:

إذا كان المدعي يعلم البريد الإلكتروني للمدعي عليه فإنه يذكره في صحيفة دعواه، فيقوم الموظف في مكتب إدارة الدعوى بإعلان المدعي عليه بها عبر موقع المحكمة الإلكتروني، فتصل إليه كبريد حكومي مضافا إليها رقم القضية وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة والدائرة المختصة، والرقم الكودي الموحد الذي يستطيع المدعي عليه من خلاله مطالعة دعواه عن بعد وتبادل المذكرات إلكترونيا ومتابعة إجراءات وقرارات المحكمة فيما بعد بشكل آمن (عمران، 2014م، ص 106)

2. عدم علم المدعي بمحل إقامة المدعي عليه أو بريده الإلكتروني:

إذا كان المدعي لا يعلم بالبريد الإلكتروني للمدعي عليه، فإن مكتب إدارة الدعوى يقوم بطلب الحصول على بيانات المدعي عليه اللازمة للإعلان كمحل إقامته أو بريده الإلكتروني المثبت على بطاقة الهوية الذكية، وذلك باستخدام الربط الشبكي مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، فيتم عرض تقرير مجمع على المدعي به كل الأسماء المتشابهة مع اسم المدعي عليه مضافا إليها صورهم دون إظهار بياناتهم، وعند التعرف على المدعي عليه من خلال صورته الشخصية، فإنه يمكن مراسلته على النحو السالف بيانه (الكرعاوي، 2017م، ص196؛ لطفي، 2020م، ص131)

ثانيًا- إعلان الأشخاص العامة:

فيما يتعلق بإعلان الأشخاص العامة فإنه يتم من خلال الربط المعلوماتي في إطار الحكومة الذكية يتسنى إعلان كافة المصالح والجهات الحكومية فيما بينها عبر الموقع الإلكتروني لكل جهة.

ثالثًا- إعلان الأشخاص الاعتبارية الخاصة:

فيما يتعلق بإعلان الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات التجارية والجمعيات والمؤسسات الخاصة يمكن الإعلان عبر الموقع الإلكتروني للشركة، ويمكن إخطار الشركات بالبريد الإلكتروني المرسل من موقع المحكمة إليها عبر صحيفة السجل التجاري للشركة (الترساوي، 2013م، ص 92-91). ويعتبر الإعلان الإلكتروني منتجا لأثره في الإعلان متى ثبت إرساله.

المطلب الثاني: وقت إنتاج الإعلان الرقمي أثره

نصت المادة (11) في فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات المدنية على "أنه: يعتبر الإعلان منتجًا لآثاره وفًا للآتي"... "من تاريخ وصول الفاكس، أو تاريخ إرسال البريد الإلكتروني أو رسالة الهاتف المحمول أو أي من وسائل تقنية المعلومات، أو من تاريخ تحقق المكالمة المسجلة الصوتية أو المرئية"

يتضح من النص السابق أن المشرع اقتصر على معالجة البريد المسجل بعلم الوصول، وبالقياس على ذلك نجد إلى أن بعض الشبكات الإلكترونية تقدم خدمة إشعار وصول البريد الإلكتروني إلى مستلمه، لذا، نرى أنه يجب الاقتصار على الإعلان بواسطة البريد الإلكتروني المصحوب بعلم الوصول، ومن الأولى الاعتماد في تحديد الوقت الذي تم فيه الإعلان من خلال جهات التوثيق الإلكتروني.

نظم القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية كل ما يتعلق بالإعلان (التقليدي أو الرقمي) في مسائل الأحوال الشخصية، فالإعلان القضائي الرقمي في مسائل الأحوال الشخصية ينتج أثره من تاريخ إرسال البريد الإلكتروني، وليس من تاريخ وصول إشعار بالوصول، حسبما جاء بقانون الإجراءات المدنية.

فصلت دولة الإمارات في الوقت الذي يعتبر فيه الإعلان القضائي الرقمي منتجًا لآثاره، فاعتبرت أن الإعلان المرسل بواسطة البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية منتجًا لآثاره منذ وقت إرساله الأمر الذي تكون معه هذه المادة قد نسخت المادة السابقة (فولادكار، 2020م، ص 124).

أما الإعلان المرسل بواسطة الفاكس فيكون منتجًا لآثاره عند وصوله للمرسل إليه، أما المكالمات الصوتية أو المرئية فتكون منتجة لآثارها منذ تحققها وذلك وفقًا لما جاء بالفقرة الرابعة من المادة" السابعة في القرار الوزاري رقم 260 لسنة 2019م المشار إليه سلفا، وامتاز المشرع الإماراتي بالنص على وسيلة المكالمات الصوتية أو المرئية.

يخلص مما سبق بأن المشرع الإماراتي قد أحسن صنعًا عندما جعل الإعلان بالوسائل الإلكترونية كوسيلة أصلية بعد أن كان يعتبرها وسيلة احتياطية يتم اللجوء إليها عند تعذر الإعلان بالوسائل التقليدية وذلك وفقًا لما جاء بالدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي في الإجراءات المدنية، والذي يختص بدوره في تحديد الوسيلة الأنسب "ليتم بها الإعلان، وخولت وزير العدل الحق في إقرار الوسائل التي سيتم الإعلان بواسطتها "وهو ما أكدته المادة (1/9/أ) من قانون الإجراءات المدنية.

الخاتمة

يُعد موضوع الإعلان القضائي بوسائل التكنولوجية أو ما يعرف بالإعلان القضائي الرقمي من الموضوعات غاية في الأهمية، ومن الأمور المستحدثة التي فرضت نفسها بقوة خلال القرن الحادي والعشرين. ولذلك أصدر المشرع الإماراتي "قانون الإجراءات المدنية، وكذلك الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية"؛ اللذين أرسيا إمكانية استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإعلان القضائي.

نظرًا لأهمية الإعلان القضائي، اهتم المشرع الإماراتي به وقام على تنظيمه من جميع الجوانب بدءًا من ورقة التبليغ ومرورًا بالجهة التي تجري التبليغ ومواعيده وطريقة وشروط صحة إجرائه.

اعتمدت محاكم دبي الرسائل الهاتفية والبريد الإلكتروني في الإعلانات القضائية. كما أن النظام الإلكتروني للإعلان القضائي، يمثل إنجازا جديدا يضاف إلى مسيرة الحكومة الذكية، باعتباره ركيزة هامة، ما يوفر الوقت والجهد، ويعزز سرعة الإنجاز تماشيا مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، في جعل دولة الإمارات الأكثر ابتكارا على مستوى العالم، ما يسهل بشكل فعال، تحقيق التحول الكامل إلى الحكومة الذكية، والمساهمة للوصول بدبي إلى المدينة الأذكى عالميا.

خلصت الدراسة لجملة من النتائج والتوصيات نعرضها كالآتي:

أولاً- النتائج:

1. انفرد المشرع الإماراتي بوضع تعريف خاص بالإعلان الإلكتروني، "فعرفه المشرع الإماراتي في الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية" على أنه "أي إعلان قضائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة".

2. لا توجد صيغة ملزمة "للإعلان القضائي التقليدي أو الإلكتروني"، وإن كان العمل قد جرى على اتباع صيغة معينة من الإعلان، إلا أن هذه الصيغة ليست ملزمة. حيث تطلب القانون اشتمال ورقة الإعلان على بيانات معينة حددها في المادة (8) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي".

3. يساعد الإعلان القضائي الرقمي على تسريع وتبسيط الإجراءات، أو من ناحية القصد في توفير الجهد والوقت والمصروفات؛ مما يسهم في تسريع الفصل في العديد من القضايا.

4. لم يحصر المشرع الإماراتي الوسائل المستحدثة في الإعلان القضائي في الفاكس أو البريد الإلكتروني، وإنما تشمل ما يقوم مقامها من وسائل التقنية الحديثة بالنص "أو وسائل التقنية الأخرى"، أو بأية وسيلة يتفق عليها الطرفان بالنص أو بأية طريقة أخرى يتفق عليها الطرفان من الطرق الواردة في هذا القانون، وكان من الأولى أن ينص المشرع على قاعدة موضوعية يقاس عليها وسائل التقنية الحديثة الجائز الاعتماد عليها.

5. قرر المشرع الإماراتي في المادة (9) بند 1/أ من قانون الإجراءات المدنية منح الخصوم دورًا أكبر في عملية الإعلان، وذلك من خلال إمكانية التصريح للمدعي بإجراء عملية الإعلان أو تمكين الأطراف من الاتفاق على طريقة الإعلان.

6. بَيِّن المشرع الإماراتي إجراءات الإعلان الرقمي، وبياناته، فقد استلزم مجموعة من البيانات فيه، وهي نفس بيانات الصحيفة الورقية، إلا أنه يوجد فارق بين الإعلان الورقي والرقمي يتمثل في عدم تطلب بيانات القائم بالإعلان أو من سلم إليه الإعلان والاكتفاء بالوسيط الإلكتروني بينهما.

ثانيًا- التوصيات:

1. نوصي بضرورة الاستعانة بطرف ثالث إلكتروني كجهات التوثيق، أو عن طريق الربط مع الهوية الرقمية UAE PASS أو البصمات كبصمة الوجه أو بصمة العين أو غيرها لتفعيل العمل بالإعلان القضائي الرقمي.

2. يعد اتجاه المشرع الإماراتي في تنظيم إدارة الدعوى الذكية اتجاهًا محمودًا؛ لما ترتب على ذلك من مزايا للمتقاضين، وهو بذلك سبق الدول العربية في هذا المجال؛ ولذلك يوصي الباحث المشرع الإماراتي "بتطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات السلطة القضائية، طبقًا لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليًا والقابلة للتطوير".

3. الحاجة الملحة لإنشاء بريد خاص لكل مواطن ومقيم في الدولة يكون كرقم الهوية بالنسبة له، يتم إرسال جميع المراسلات الإلكترونية من إخطارات وتبليغات وقرارات يساهم بشكل كبير في حل مسألة الإعلان نهائيًا، إضافة إلى توفير جميع الحماية الأمنية للبريد الإلكتروني وتحسين الموقع بشكل مستمر.

4. تعديل التشريعات المنظمة للتقاضي الإلكتروني، بتنظيم الأخذ بباقي أدلة الإثبات- إذا توافرت شروط الأخذ بها - كالمستندات العرفية، كما "يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة"، وذلك أسوة بما سمح به المشرع الإماراتي من جواز

التحقيق، وسماع الشهود بعد حلف اليمين القانونية، وبشرط توافر الوسائل التكنولوجية التي يطمئن إليها القاضي، فيمكن أن يتم توجيه اليمين الحاسمة من خلال تقنية الفيديو كونفرانس.

5. نوصي بضرورة الاستعانة بطرف ثالث إلكتروني كجهات التوثيق، أو عن طريق الربط مع الهوية الرقمية أو البصمات كبصمة الوجه أو بصمة العين أو غيرها لتفعيل العمل بالإعلان القضائي الإلكتروني، وللموازنة بين التقدم التكنولوجي من ناحية، وضرورة المحافظة على ضمانات وصحة إجراءات التقاضي من ناحية أخرى.

6. العمل على ربط كل شخص مقيم أو مواطن بالبريد الإلكتروني الخاص به من خلال الهوية الرقمية وتحديثه باستمرار حتى يتسنى للجهات المعنية سرعة التواصل معه، وإعلانه إلكترونيًا متى اقتضت الحاجة ذلك.

7. أن تتولى وزارة العدل إعداد قاعدة بيانات تشمل عناوين البريد الإلكتروني ووسائل التقنية الحديثة المقدمة من الجهات والمتقاضين، والمزمع استخدامها في توجيه الإعلانات بالطرق المستحدثة من جانب الجهة المختصة لدى الوزارة".

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم، خالد ممدوح (2018م). حجية البريد الإلكتروني في الإثبات. دار الفكر الجامعي.

إبراهيم، خالد ممدوح (2020م). إجراءات التقاضي عن بعد في المواد المدنية والجزائية. دار الفكر الجامعي.

الترساوي، محمد عصام (2013م). تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية. دار النهضة العربية.

تركي، علي عبد الحميد (2011م). شرح قانون الإجراءات المدنية. (ط2). دار النهضة العربية.

الجرجري، فارس علي عمر علي (2007م). التبليغات القضائية ودورها في حسم الدعوى المدنية. منشأة المعارف.

جمال الدين محمد مكرم بن منظور، (د.ت). لسان العرب. الجزء (15). دار صادر.

الحديدي، علي (1998م). القضاء والتقاضي وفقًا لقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كلية شرطة دبي.

خليل، أحمد (2005م). مبدأ المواجهة ودوره في التنفيذ الجبري. دار المطبوعات الجامعية.

خليل، حسين إبراهيم (2015م). الإعلان القضائي عن طريق البريد الإلكتروني في النظرية والتطبيق. دار الفكر والقانون.

السرحان، بكر عبد الفتاح (2020م). شرح قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، وفقًا لأحدث وآخر التعديلات. دار الحافظ الإمارات.

سويلم، محمد علي (2020م). التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في المواد المدنية والتجارية: دراسة مقارنة بالتشريعات الدولية والأجنبية والغربية. دار النهضة العربية.

الشرعة، حازم محمد (2010م). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. دار الثقافة.

الشواربي، عبد الحميد (2010م). البطلان المدني الإجرائي والموضوعي. المكتب الجامعي الحديث.

صاوي، أحمد السيد (2019م). الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية. المؤلف الناشر.

الصندل، مريم أحمد (2021م). شرح الإجراءات المدنية. دار النهضة العلمية. دار النهضة العربية.

أبو العلا، محمد حلمي (2015م). البطء في التقاضي الأسباب والحلول. دار الجامعة الجديدة للنشر.

عمر، نبيل إسماعيل (2004م). إعلان الأوراق القضائية: دراسة تحليلية وعملية في الفقه والقضاء المصري الفرنسي. دار الجامعة الجديدة للنشر.

عمران، جابر فهمي (2014م). لوجستيات القضاء. دار الجامعة الجديدة.

العوضي، عبد الهادي فوزي (2005م). الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني. دار النهضة العربية.

عيد، رشدي محمد علي (2013م). الحماية الجنائية الموضوعية للمعلومات عبر شبكة الإنترنت. دار النهضة العربية.

فولادكار، مايا مصطفى (2020م). النظام القانوني للتبليغ الإلكتروني في التشريع الفرنسي طبقًا لأحدث التعديلات. دار الجامعة الجديدة. sptth://:gro.iod/04563.01/4191-800-200-310

قنديل، مصطفى (2015م). الوجيز في القضاء والتقاضي. الآفاق المشرقة.

قنديل، مصطفى المتولي (2015م). الوجيز في القضاء والتقاضي وفقًا لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة. (ط3). الآفاق المشرقة.

الكرعاوي، نصيف جاسم محمد عباس (2017م). التقاضي عن بعد: دراسة مقارنة. منشورات الحلبي.

الكعبي، محمد عبيد (2009م). الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت. (ط2). دار النهضة العربية.

كناكرية، وليد محي الدين (2017م). أصول إعلان الأوراق القضائية لدى المحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة مع اجتهادات المحاكم العليا. مكتبة المستقبل.

لطفي، خالد حسن أحمد (2020م). التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق. دار الفكر الجامعي.

مبارك، عبد التواب (2011م). أصول التقاضي في دولة الإمارات العربية المتحدة. الآفاق المشرقة ناشرون.

مبروك، عاشور (2009م). دراسات في قانون القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب الثاني. أكاديمية شرطة دبي.

مبروك، عاشور (2015م). دراسات في قانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب الثاني. أكاديمية شرطة دبي.

محمود، أشرف جودة محمد (2020م). المحاكم الإليكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مجلة الشريعة والقانون. الجزء الثالث. العدد الخامس والثلاثون. كلية الشريعة والقانون بدمنهور. جامعة الأزهر.

محمود، سيد أحمد (2015م). دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء. دار الفكر والقانون.

مليجي، أحمد (2020م). الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات. الجزء الأول. (ط17). نادي القضاة.

هندي، أحمد (2002م). الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا. دار الجامعة الجديدة.

هندي، أحمد (2014م). التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي: دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة.

والي، فتحي (2002م). الوسيط في قانون القضاء المدني. مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعي.

والي، فتحي (2017م). المبسوط في قانون القضاء المدني. علمًا وعملاً. الجزء الأول. دار النهضة العربية.

أبو الوفا، أحمد (2015م). نظرية الدفوع في قانون المرافعات. مكتبة الوفاء القانونية.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin (2018مْ). ḥujjiyyatu albarīdi alʾiliktirūniyyi fī al-ʾithbāti dāru alfikri al-jāmiʿiyyi

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin (2020مَ). ʾijarāʾāt al-taqāḍī ʿan buʿdin fī almawāddi almadaniyyati wa-l-jazāʾiyyati dāru alfikri aljāmiʿiyyi

al-tarasāwiyyu muḥammadu ʿiṣāmin (2013مْ). tadāwulu al-daʿwā al-qaḍāʾiyyati ʾamāma almaḥākimi alʾilikitrūniyyati dāru al-nahḍati alʿarabiyyati

turkiyyun ʿaliyyun ʿabdi alḥamīdi (2011مْ). sharḥu qānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati (ṭ dāru al-nahḍati alʿarabiyyati

aljurjariyyu fārisu ʿaliyyi ʿumar ʿaliyyin (2007مْ). al-tablīghātu al-qaḍāʾiyyatu wadawruhā fī ḥasmi al-daʿwā almadaniyyati mansha'atu almaʿārifi

jamālu al-dīni muḥammadu mukrami bnu manẓūrin (dt lisāni alʿarabi aljuzʾu (15). dāru ṣādirin

alḥadīdiyyu ʿly (1998مْ). alqaḍāʾu wa-l-taqāḍī wafqan liqānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati lidawlati alʾimārāti alʿarabiyyati almuttaḥidati kulliyyatu shurṭati dubay

khalīlun ʾaḥmadu (2005مْ). mabdaʾu almūājahati wadawruhu fī al-tanfīdhi aljabriyyi dāru almaṭbūʿāti aljāmiʿiyyati

khalīlun ḥusaynu ʾibrāhīmu (2015مْ). al-ʾiʿlānu al-qaḍāʾiyyu ʿan ṭarīqi al-barīdi alʾiliktirūniyyi fī al-naẓariyyati wa-l-taṭbīqi dāru al-fikri wa-l-qānūni

al-sirḥānu bkr ʿabd alfattāḥi (2020م). sharḥu qānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati al-ʾimāarittī wafqā liʾaḥdathi waʾākhiri al-taʿdīlāti dār alḥāfiẓi ilʾimāarit

sūʾaylimin muḥammad ʿalī (2020م). al-taqāḍī ʿabra alwasāʾili alʾilktrūniyyati fī almawāddi almadaniyyati wa-l-tijāriyyati dirāsatun muqāranatun bi-l-tashrīʿāti al-dawliyyati wa-l-ʾājnabiyyati wa-l-gharbiyyati dāru al-nahḍati alʿarabiyyati

al-shir'ati ḥāzimun muḥammadin (2010مْ). al-taqāḍī al'iliktirūniyyi wa-l-maḥākimu al-'iliktirūniyyatu dāru al-thaqāfati

al-shawāribiyyu 'abdu al-ḥamīdi (2010مْ). al-buṭlānu al-madaniyyu al-'ijrā'iyyu wa-l-mawḍū'iyyu al-maktabu al-jāmi'iyyu al-ḥadīthu

ṣāwiyyun 'aḥmadu al-sayyidi (2019مَ). al-wasīṭu fī sharḥi qānūni al-murāfa'āti al-madaniyyati wa-l-tijāriyyati al-mu'uallifu al-nāshiru

al-ṣandalu maryamu 'aḥmada (2021مْ). sharḥu al-'ijrā'āti almadaniyyati dāru al-nahḍati al'ilmiyyati dāru al-nahḍati al'arabiyyati

'abū al'alā muḥammadu ḥilmī (2015مْ). albuṭ'u fī al-taqāḍī al'asbābu wa-l-ḥulūlu dāru aljāmi'ati aljadīdati lil-nashri

'umaru nabīl 'ismā'īl (2004مْ). 'i'lānu al'awrāqi alqaḍā'iyyati dirāsatun taḥlīliyyatun wa'amaliyyatun fī alfiqhi wa-l-qaḍā'i almiṣriyyi alfaransiyyi dāru aljāmi'ati aljadīdati lil-nashri

'imrāna jābiri fahmī (2014مْ). liwujusityiā'āti alqaḍā'i dāru aljāmi'ati aljadīdati

al-"iwḍiyyu 'abdi alhādī fawzī (2005مْ). aljawānibu alqānawniyyatu lil-baraydi al'iliktirūniyyi dāru al-nahḍati al'arabiyyati

'īdun rishdī muḥammad 'alī (2013مْ). alḥimāyatu aljinā'iyyatu almawḍū'iyyati lil-mu'lawamit 'abra shabakati al'intarniti dāru al-nahḍati al'arabiyyati

fwlādkār māyā muṣṭafā (2020م). al-niẓāmu alqianwinnuy lil-tablīghi al'iliktirūniyyi fī al-tashrī'i alfaransiyyi ṭibqan l'aḥdth al-ta'dīlāti dār al-jām'a al-jdyda https://doi.org/10.36540/1914-008-002-013

qindīlun muṣṭafā (2015مْ). alwajīzu fī alqaḍā'i wa-l-taqāḍī al'āfāqu almushriqatu

qindīlun muṣṭafā almutawallī (2015مْ). alwajīzu fī alqaḍā'i wa-l-taqāḍī wafqan liqānūni dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati (ṭ al'āfāqi almushriqati

alkar'āwiyyu naṣīfi jāsim muḥammadi 'abbāsin (2017مْ). al-taqāḍī 'an bu'din dirāsatun muqāranatun manshūrāti alḥalabiyyi

alka'biyyu muḥammadu 'ubaydin (2009مْ). aljarā'imu al-nāshi'iatu 'ani aliāstikhdāmi ghayri almashrū'i lishabakati al'intarnit (ṭ dāru al-nahḍati al'arabiyyati

kanākiriyyata walīdi muḥiyyi al-dīni (2017مْ). uṣūlu 'i'lāni al'awrāqi alqaḍā'iyyati ladā almaḥākimi fī dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati ma'a ajtihādāti almaḥākimi al'ulyā maktabatu almustaqbali

luṭfīy khālid ḥasin 'aḥmd (2020م). al-taqāḍī al'iliktirūniyyi kaniẓāmin qaḍā'ī ma'alwimmāty bayna al-naẓariyyati wa-l-taṭbīqi dāru alfikri aljāmi'iyyi

mubārakun 'abdu al-tawwābi (2011مْ). uṣūlu al-taqāḍī fī dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati al'āfāqu almushriqatu nāshirūna

mbrwk ʻāshūru (2009مْ). dirāsātun fī qānūni alqaḍāʾi fī dawlati alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati alkitābu al-thānī ukāʾudyamiya shurṭati dubay

mbrwk ʻāshūru (2015م). dirāsātun fī qānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati lidawlati alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati alkitābu al-thānī ukāʾudyamiya shrṭa dubay

maḥmūdun ʾashrafi jawdata muḥammad (2020مْ). almaḥākimu alʾilyaktirrawunya fī ḍawʾi alwāqiʻi alʾijrāʾiyyi almuʻāṣiri mijallatu al-sharīʻati wa-l-qānūni aljuzʾu al-thālithu alʻadadu alkhāmisu wa-l-thalāthūna kulliyyatu al-sharīʻati wa-l-qānūni bidamanhūra jāmiʻatu alʾazhari

maḥmūdun sayyidu ʾaḥmada (2015مْ). dawru alḥāsibi alʾiliktirūniyyi ʾamāma alqaḍāʾi dāru alfikri wa-l-qānūni

mulayjiyyun ʾaḥmadu (2020مَ). almawsawaʻu al-shāmilatu fī al-taʻlīqi ʻalā qānūni almurāfaʻāti aljuzʾu alʾawwalu (ṭi nādī alquḍāti

hindiyyun ʾaḥmada (2002مْ). al-ʾiʻlānu al-qaḍāʾiyyu bayna al-wāqiʻi wa-l-manṭiqi fī al-tanẓīmi al-qquanwinnī likullin min miṣra wa-l-kūʾayti wafaransā dāru aljāmiʻati al-jadīdatu

hindiyyun ʾaḥmada (2014مْ). al-taqāḍī alʾiliktirūniyyi liāstiʻmāli alwasāʾili alʾilktrūniyyati fī al-taqāḍī dirāsatun muqāranatun dāru aljāmiʻati aljadīdati

wa-l-ī futḥī (2002مْ). alwasīṭu fī qānūni alqaḍāʾi almadaniyyi maṭbaʻatu jāmiʻati alqāhirati wa-l-kitābu aljāmiʻiyyi

wa-l-ī futḥī (2017مْ). almabsūṭu fī qānūni alqaḍāʾi almadaniyyi ʻilman waʻamalan aljuzʾu alʾawwalu dāru al-nahḍati alʻarabiyyati

ʾabū alwafā ʾaḥmadu (2015مْ). naẓariyyatu al-dufūʻi fī qānūni almurāfaʻāti maktabatu alwafāʾi alquanwinnayi

DIGITAL JUDICIAL DECLARATION PROCEDURES UNDER UAE CIVIL PROCEDURE LAW NO. (42) OF 2022

Ahmed AbdelKarim Ahmed Abdalla Eid(1)
Ali Abdelhamid Tuorki(2)

Abstract:

The judicial declaration ,whether in traditional or digital form ,is a procedure that guarantees fair litigation by allowing opposing parties to confront each other .The Minister of Justice issued Resolution No (5) .of,2020 on Continuity Controls of The Work of Courts ,Federal Prosecutors ,and Judicial Services Using Electronic Means and Remote Communication. This resolution mandates that all lawsuits and requests be registered using the smart justice system and digital platforms.

The study aims to identify the procedures of digital judicial declaration ,including the means and time required to produce its legal effects ,as stipulated in the provisions of the UAE Civil Procedure Law 42/2022 and Ministerial Resolution 260 of ,2019 which regulate litigation using electronic means in civil procedures.

Among the study's most notable results ,the Emirati legislator has not restricted the new means of judicial declaration to fax or e-mail ,but instead included modern technological means that replace them in text" or other technical means".

The study concludes with several recommendations ,including the need to engage a trusted electronic third party ,such as certification authorities ,or to integrate digital judicial declaration with the UAE PASS digital identity system or biometric verification methods (such as facial or iris recognition).

Keywords: Digital Judicial Declaration, Modern Technological Means, Declaration Data, Declaration Delivery, Time Required to Produce the Effect

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
ah.bineid@gmail.com

(2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)